

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- . بلا نزاع إن كان ثم تركه .
- قوله وإن أقر بعضهم لزمه منه بقدر ميراثه .
- هذا المذهب مطلقا .
- ومراداه إذا أقر من غير شهادة .
- فأما إذا شهد منهم عدلان أو عدل ويمين فإن الحق يثبت .
- قال في الفروع وفي التبصرة إن أقر منهم عدلان أو عدل ويمين ثبت .
- ومراداه وشهد العدل .
- وهو معنى ما في الروضة .
- وقال في الروضة أيضا إن خلف وارثا واحدا لا يرث كل المال كبت أو أخت فأقر بما يستغرق التركة أخذ رب الدين كل ما في يدها .
- قال في الفروع في باب الإقرار بمشارك في الميراث وعنه إن أقر إثنان من الورثة على أبيهما بدين ثبت في حق غيرهم إعطاء له حكم الشهادة .
- وفي اعتبار عدالتهما الروايتان .
- وتقدم هذا هناك بزيادة \$ فائدة .
- يقدم ما ثبت بإقرار الميت على ما ثبت بإقرار الورثة إذا حصلت مزاحمة .
- على الصحيح من المذهب .
- وقيل يقدم ما ثبت بإقرار ورثة الميت على ما ثبت بإقرار الميت .
- قال في الفروع ويحتمل التسوية .
- وذكره الأزجي وجها .
- ويقدم ما ثبت ببينة عليهما نص عليه